مصطلحات نحوية تحت المجهر النقدي

د.عماد يونس لافي العاني
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

الخلاصة

تناول هذا البحث خمسة مصطلحات نحوية؛ هي الخبر والمسند والمسند إليه والمضاف والمضاف إليه، ودرس الدقة العلمية المتوخاة في وضعها ومدى مطابقتها لمضامينها ثم اقترح مصطلحات خمسة بديلة، وأثبت أن هذه المصطلحات البديلة تعبّر بصورة أكثر دقّة عن المضمون من المصطلحات المتعارف عليها في الدرس النحوي العربي، وذلك باتباع أسلوب منطقي يعتمد على تحليل الاشتقاق الصرفي للمصطلح وعلى دلالته اللغوية، وأوصى البحث بمتابعة الدراسات النقدية في المصطلحات النحوية، لأن مثل هذه البحوث لها أثر كبير في إزالة الغموض النحوي عند بعض الدارسين، فضلا عن فائدتها في تطوير أساليب تدريس مادة النحو العربي، لأن العودة إلى العلاقة بين المعنى المعجمي للمفردة والمعنى الدلالي للمصطلح تزيد المادة العلمية وضوحًا عند العالِم والمتعلّم على حد سواء.

Grammatical terminology under the criticism microscope

Dr. Emad Younis Lafi
University of Baghdad - College of Education for Women

Abstract

this research five grammatical terminology, and predicate and ascribed to it and added and genitive, examined scientific accuracy envisaged in placed and how they conform to the content then proposed five alternative terminology, and proved that this alternative terminology reflects more accurately the content of conventional terminology in Arabic grammar lesson, logical approach relies on analysis of morphological derivation of the term and its language, and recommended research to pursue critical studies in grammatical terminology, because such research has Significant impact in removing the grammatical ambiguity of some scholars, as well as instrumental in the development of methods of teaching Arabic grammar, to return to the relationship between lexical meaning of vocabulary and semantic meaning of the term than scientific article clearer when the world and learners alike.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد المصطفى وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فهذه نظرة علمية تأمليّة في خمسة مصطلحات نحوية، استقر عليها العرف النحوي عند النحاة والدارسين على مدى القرون الماضية، ولهذا فالآراء المذكورة في هذا البحث تمثل ضربا من إعمال الفكر للوصول إلى تحديد دقة المصطلح ومدى مطابقته للمفهوم الذي يحمله، ولا تسعى في الأحوال كلها إلى تغييره - وإن كان ذلك ليس مستحيلا - لأن ذلك مما لا سبيل يسيرًا إليه بعد أن مرّت هذه القرون الطويلة على استعمال تلك المصطلحات عند أرباب صناعة النحو. وقبل الولوج في تضاعيف هذا البحث لابد من الوقوف عند تعريف المصطلح والأسس المعتمدة في وضعه والشروط التي فرضها العلماء في ذلك. فما المصطلح؟

المصطلح لغةً اسم مفعول من (اصطلح) وأصلها (اصتلح) فقلبت التاء طاء بحسب قانون المجاورة الصوتية، لتتجانس مع الصاد، وقد تقلب التاء صاد وتدغم في الصاد الأصلية فيقال:(اصطلحوا واصَّلحوا .... وقوم صلحٌ: متصالحون كأنهم وصفوا بالمصدر)[١] ، وهذا يعني أن الاصطلاح اتفاق على الصلح، وفي مجال المصطلح العلمي يعني اتفاق على صلاح مفردة معينة على دلالة معيّنة، وهذا ينقلنا إلى المعنى الاصطلاحي لكلمة (المصطلح)، وقد عرّفه الدكتور أحمد مطلوب بأنه: (عرف يتفق عليه جماعة فإذا شاع أصبح علامة على ما يدل عليه)[٢] ولا أرى هذا التعبير دقيقًا، فالمصطلح ليس عرفًا يتفق عليه، وإنما يصلح هذا التعريف لكلمة (الاصطلاح) فإذا قلنا:الاصطلاح عرفٌ فهذا صحيح، أما المصطلح فهو (لفظ)، لذا فالأصح أن يعرّف المصطلح بأنه: (لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية)[٣] وهذا ما نقله الدكتور أحمد مطلوب عن الأمير مصطفى الشهابي في كتابه (المصطلحات العلميّة في اللغة العربية).

ولا أرى التوسع في شرح المصطلح وشروطه وما ألّف فيه من كتب مناسبا في بحثي هذا، لأن الغاية من هذا البحث لا تتطلب كل هذه التفاصيل، ومع ذلك فلابد من ذكر الشروط التي اتفق العلماء على توافرها في المصطلح العلمي

لتكون دليلا على صحة ما أذهب إليه من أن هذه المصطلحات الخمسة وإن دلّت على مضامينها العلمية إلا إن هناك من المصطلحات ما هو أولى باتخاذه معبرا عن تلك المضامين، وهذه الشروط هي:(

١) اتفاق العلماء للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
٢) اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
٣) وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.
٤) الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علميّ واحد) [٤].

ولا شك في أن هذه الشروط محققة في معظم المصطلحات النحوية وربما في مصطلحات العلوم الأخرى ولا يشذ عنها إلا بعض المصطلحات التي تكون غريبة في لفظها أو بعيدة عن الذوق العربي، من ذلك على سبيل المثال المصطلحات الناتجة عن استعمال (النحت) بصفته خاصة من خصائص اللغة العربية في صياغة تلك المصطلحات، مثل (فحمس) أو (فسكر) أو (فحسك) أو (فحكر) دلالة على (فحم السكر)، أو (قحبر) عن قلم الحبر، ومنها أيضا (حَلْكَح يحلكح حلكحة) من (حلّل الكحول)، ومنها أيضا (كباكحد) بدلا من (كبريتات الحديد).[٥] وكل هذه المصطلحات على ما أرى مما يمجّه الذوق السليم وينكره العقل المنظّم.

وأنا لا أناقش من الشروط الأربعة المذكورة إلا الشرط الثالث وهو (وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح الجديد ومدلوله اللغوي)، فأقول: صحيح جدا أن تكون أدنى ملابسة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للمفردة متحققة ليكون ذلك سببا في اتخاذ تلك المفردة مصطلحا، ولاسيما إذا عزز ذلك باستعمال المصطلح عند ذوي الاختصاص من غير نفور ولا رفض، ولكن من منا يرفض ترجيح المصطلح الذي تكون مناسبته ومشاركته ومشابهته للمدلول اللغوي كبيرة على المصطلح الذي هو أدنى منه مناسبة ومشاركة ومشابهة؟ الجواب:لا أحد، وذلك عائد إلى مسألة عقلية محضة فانصراف العقل إلى دلالة المصطلح ومعرفتها يتناسب طرديا مع قوة العلاقة بين المدلول الاصطلاحي والمدلول اللغوي. وإذا ما وجدنا بعض المصطلحات قد شاع وانتشر على الرغم من ضعف تلك العلاقة فإن ذلك لا يمنع من تقرير المفاضلة بين المصطلحات إذا ما اعتمدت نظرة علمية فاحصة في تلك المفاضلة.

وبعد.. فالمصطلحات التي يتناولها هذا البحث هي: الخبر والمسند والمسند إليه والمضاف والمضاف إليه.

المصطلح الأول: الخبر

هذا مصطلح لا أجد تناسبا كبيرا بينه وبين المصطلحات النحوية الأخرى من حيث توافق المضمون مع اللفظ، إذا كان المقياس هو التناسب بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فالخبر بمعناه المعجمي هو مفهوم لا تستوعبه كلمة واحدة، فالخبر النبأ وهو ما أتاك من نبإ عمن تستخبر، وأخبره: نبأه، واستخبره: سأله عن الخبر وطلب أن يخبره ويقال: تخبّرت الخبر واستخبرته[٦]، ولا يمكن والحالة هذه أن يخبر بكلمة واحدة من غير توابع من عوامل مقدّرة أو مضمرات، أعني الكلمة المفردة المجردة بمعناها الصرفي. ولكننا في النحو العربي نطلق على كلمة واحدة في جملة ونصفها بأنها (خبر) كما في قولنا (محمدٌ ناجح) فـ (ناجح) في العرف النحوي خبر للمبتدأ (محمد) ولكنها في حقيقة الأمر صفة، ولا إشكال في إطلاق مصطلح (الصفة) على مفردة واحدة، ويمكن أن نطلق مصطلح الخبر عندما يكون الخبر جملة، نحو (محمدٌ يكتب) فـ (يكتب) جملة ويصح أن نخبر بها لنعطي المعنى اللغوي للمصطلح حقّه، وجملة (محمد ناجح) وجملة (محمد يكتب) يصح أن نطلق على كل منهما خبرًا إذا أردنا أن نعني بالخبر الإخبار عن أمر ما، وهو هنا يمثّل (نجاح محمّد) في الجملة الأولى وبيان حال محمد الآن بأنه يكتب، فمصطلح الخبر في المفهوم النحوي يفي ببعض ما هو مطلوب منه في تركيب الجملة ولم يفِ بكل ما هو مطلوب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنما سمي الخبر خبرا عند النحاة لأنه يخبر به عن المبتدأ، قال عنه ابن مالك بأنه الجزء المتمّ الفائدة وكان اعتراض ابن عقيل عليه وجيها، إذ قال بأن الفاعل ينطبق عليه ذلك، فالفاعل أيضا يمثل الجزء المتم الفائدة مع الفعل[٧]، وأنا أعترض على الرأيين معا، فأما ابن مالك فأوافق على اعتراض ابن عقيل عليه، وأما رأي ابن عقيل فأعترضُ عليه بأن الفائدة لا تتحقق مطلقا من الفعل والفاعل، فقد نكوّن جملة لا تتحقق بها فائدة يحسن السكوت عليها، نحو: (إن قام زيدٌ)، وكذلك المبتدأ والخبر فقد تكون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ولا يتحقق المراد منها كما في قوله تعالى: [وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً][٨] فلم ترد زوجة إبراهيم عليه السلام أن تخبر بـ (بعلي) عن (هذا) وإنما أرادت بيان حاله، فالفائدة لا تتحقق إلا بإيراد الحال، وفي قوله تعالى: [وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ][٩] لو حذف الحال (لاعبين) ما صحّ الكلام ولا جاز النطق به قصدًا، إذ يكون الكلام نفي خلق السموات والأرض عن الله عز وجل وهذا لا يجوز، وفي الآيتين نلاحظ أن الفائدة لم تتحصّل بإسناد الفعل إلى الفاعل أو إسناد الخبر إلى المبتدأ، لذا فقول ابن هشام (والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة)[١٠] يعترض عليه كذلك من الناحية نفسها، والأصح من ذلك كلّه أن يقال عن الخبر بأنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة[١١]، نعم تنتظم منهما جملة ولا تشترط الفائدة من هذا الانتظام، وهذا يعني أن إطلاق مصطلح (الخبر) على هذا الجزء من الجملة غير دقيق، لأنه تبيّن لنا أن الإخبار قد لا يتم به كما هو واضح في إحدى الآيتين المذكورتين آنفًا، فضلا عن ابتعاد معنى الخبر اللغوي عن ذلك كما أشرت من قبل، وهذا أوّل اختلاف بين المعنى اللغوي للكلمة والمعنى الاصطلاحي لها، وهما معنيان تشترط عملية الاصطلاح المشابهة والتوافق بينهما. ومن ناحية أخرى نحن نجد علاقات متلازمة بين الكثير من المصطلحات النحوية نتحسسها صرفيا ودلاليا، فالفعل والفاعل، والفاعل والمفعول، والصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، والبدل والمبدل منه، والمسند والمسند إليه، والمتعلق والمتعلَّق به، كل هذه المتلازمات العلاقة الصرفية بين أجزائها واضحة بيّنة من خلال الجذر اللغوي المشترك بين كل كلمتين متلازمتين، فضلا عن العلاقة النحوية التي لا تحتاج إلى دليل، فلماذا

يشذ مصطلح (الخبر) من بين هذه المصطلحات جميعا لينأى عن (المبتدأ)، ما العلاقة الصرفية بين كلمتي المبتدأ والخبر؟ الجواب: لا علاقة، وإذا ما قيل بأن الخبر سمّي خبرا لأنه يخبر به عن المبتدأ، فهذا لا يتحقق على الإطلاق، كما ذكرت آنفا في قوله تعالى: (وهذا بعلي شيخا)، إذ تبين أن الخبر لم يخبر عن المبتدأ، وإنما (الحال) هو الذي قام بهذه المهمة. بقي أن أشير إلى أن مصطلح (الخبر) مصطلح بلاغي أكثر منه مصطلحا نحويا، فالكلام يقسم إلى خبر وإنشاء، وإن الخبر هو ما يحتمل التصديق أو التكذيب، وهذا ما اتفق عليه البلاغيون والنحاة على حد سواء، فاتفاق لفظ (الخبر) على معنيين مختلفين لا يعد من حسن الاصطلاح، وربما التبس على المبتدئين التفريق بينهما، ولاسيما أن طلبة العربية يدرسون البلاغة والنحو معًا في مرحلتين من مراحل الدراسة، وهذا ما لاحظته عند الطلبة في الكثير من المصطلحات التي تشترك ألفاظها وتختلف معانيها، ففي النحو مثلا، نجد مصطلح (المفرد) يأخذ معاني متعددة تتطلب شرحا تفصيليا لإفهام الطلبة الفصل بينها، وغيره من المصطلحات المعروفة عند أهل الصناعة.

لذا أرى أن هذا المصطلح غير دقيق، ولا يعبر عن المعنى المطلوب منه كما هو الحال في المصطلحات النحوية الأخرى المذكورة آنفًا، ولا أرى انتشاره واستقرار العرف النحوي عليه وانصراف الذهن إلى مدلول معيّن عند سماعه إلا عائدًا إلى تكرار استعماله على مدى القرون الماضية، إذن ما البديل؟

أرى أن أنسب مصطلح يحل محل (الخبر) هو (المنتهى)، فالمبتدأ يحتاج إلى منتهى، وهذه العلاقة الضديّة مألوفة جدا بين المصطلحات النحوية التي ذكرتها، فالفاعل يقوم بالفعل، ولكن المفعول يقع عليه الفعل، والجار يقوم بالجر والمجرور يقع عليه الجر وهكذا مع المصطلحات الأخرى، فالمبتدأ والمنتهى مصطلحان أراهما مقبولين محببين إلى السمع متوافقين منطقيًا، وهما فضلا عن ذلك يؤديان المعنى المراد بأحسن صورة، فالمبتدأ لا يمثل الابتداء بالكلام، فهذا غير صحيح، وإنما يمثل الابتداء بتركيب الجملة حصرا، والمنتهى يمثل الانتهاء من تركيب الجملة حصرًا، وقد تمثل جملة المبتدأ والمنتهى كلاما إذا كانت الجملة المكونة منهما ذات فائدة يحسن السكوت عليها، وقد لا تمثّل، ونحن في الحالتين لم نجانب الصواب أبدا، لأننا قررنا أن المبتدأ هو مبتدأ التركيب والمنتهى هو منتهى التركيب، وعند ذاك لن نبالي إذا كان (المنتهى) لم يحقق الغرض المنشود من اللفظ فالذي يعنينا التركيب وليس الفائدة. ونحن نعلم أن النحو يمثل احد جوانب المستوى التركيبي للغة، فالحديث عن شيء اسمه (منتهى التركيب) أو (منتهى الجملة) أمر مقبول مستساغ متوافق مع النظام النحوي للكلام العربي، وهذا أمر لا أراه متحققًا عند استعمال مصطلح (الخبر).

المصطلحان الثاني والثالث: المسند والمسند إليه

قبل الكلام على هذين المصطلحين لابد من الإشارة إلى مفهوم الإسناد في النحو العربي، إذ ترتبط كلمات الجملة العربية بعلاقات معروفة، أطلق عليها النحاة مصطلحات متعددة، وأشهر هذه المصطلحات؛ (الإسناد)، وقد ورد في أوّل كتاب ألّف في النحو العربي وهو كتاب سيبويه، إذ يقول في باب المسند والمسند إليه: (وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء)[١٢] ومصطلح الإسناد مبثوث في كتب النحو، لا يكاد يخلو منه كتاب، وعرّف الإسناد نحويًّا بأنه: (ضم كلمة حقيقة أو حكما إلى أخرى مثلها أو أكثر يفيد السامع فائدة تامّة، وقال بعضهم: الإسناد قسمان؛ عامّ وخاص، فالعام هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، والخاص هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها)[١٣] وهذه إشارة واضحة إلى التفريق بين الجملة والكلام، فالإسناد متحقق فيهما إلا إن الإسناد في الجملة لا يشترط فيه أن يحقق فائدة يحسن السكوت عليها بخلاف الكلام. ولو تأملنا مصطلحي المسند والمسند إليه لغويا لوجدناهما يشيران إلى نوع من تسليط القوى بين الأجزاء المتساندة، يسلطها جزء أو كتلة على جزء آخر أو كتلة أخرى، والفراهيدي في معجمه يقول: (كلّ شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند)[١٤] لذا سمّي الدهر مسندا، لأن الأشياء تُسنَدُ إليه، تقول: كان كذا في زمان كذا[١٥]، (وساندته إلى الشيء جعل الشيء متكأً له)[١٦]، وهذا يعني أن مصطلح الإسناد يشير إلى جزأين يستند أحدهما إلى الآخر، أي أن الأول وهو الذي يتحمل القوة المسلّطة عليه يسمّى على رأي الخليل (مسندًا) لأنه هو الذي أسند إليه الجزء الثاني، ولو طبقنا هذا المفهوم على المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، لكان كل من المبتدأ والفاعل مسندًا، ولكان كل من الخبر والفعل مسندًا إليه، ورأي الخليل هذا ربما غاب عن كثير من الدارسين والباحثين، ولكن المتعارف عليه في النحو العربي والذي يجري عليه العرف الآن عكس ذلك تماما، فكل من المبتدأ والفاعل يسمى مسندا إليه، وكل من الخبر والفعل يسمى مسندا، وهذا الخلاف في التسمية أشار إليه السيوطي بقوله: (قيل في المسند والمسند إليه: إن المسند الأول، مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثاني، وقيل عكسه، وقيل يجوز أن يقال كل منهما في الأول والثاني، والأصح قول رابع إن المسند المحكوم به والمسند إليه المحكوم عليه)[١٧]، أي أن كلا من المبتدأ والفاعل يكون مسندًا إليه، وكلا من الفعل والخبر يكون مسندًا، وهذا يعني أن السيوطي يذهب إلى عكس ما قرره الخليل. ومدار الإشكال عائد على ما أرى إلى الاختلاف الواضح بين الدلالة اللغوية للمصطلح والدلالة النحوية، فإذا ما احتكمنا إلى دلالة اللفظة لغة فسيكون (المسنَد) هو كلٌّ من المبتدأ والفاعل، لأن المعجم يشير إلى أن كلَّ شيء أسند إليه شيءٌ فهو (مسند) كما ذكر آنفًا، والمبتدأ والفاعل يسند إليهما الخبر والفعل، وعليه يكون كلٌّ من الخبر والفعل مسندًا إليه، وهذا يعاكس تماما الدلالة النحوية المتعارف عليها في الدرس النحوي التي أشار إليها السيوطي بالقول الرابع التي تشير إلى أن كلا من المبتدأ والفاعل مسندٌ إليه، لأن كلا منهما يمثل المحكوم عليه، وأن كلا من الفعل والخبر مسند لأن كلا منهما يمثل المحكوم به.

وأنا أعترض على هذا الأمر من جانبين؛ الأول: الجانب الاصطلاحي، إذ إن المصطلح العلمي له شروط، تتلخص (بوجوب اتفاق العلماء على دلالة المصطلح على معنى واحد، وأن المصطلح له دلالة جديدة تختلف عن الدلالة اللغوية

ووجود مشاركة أو مناسبة بين المدلول الجديد والمدلول اللغوي، والاكتفاء بلفظة واحدة على معنى علمي واحد).[١٨] ونحن نرى أن الدلالة اللغوية للمسند تعاكس تماما الدلالة الاصطلاحية له كما توضح آنفًا. وأما الجانب الثاني فاعتراضي يكمن في الاختلاف بين الدلالة الصرفية للمصطلح وما يترتب عليها نحويا والمعنى النحوي المتحصّل من استعمال لفظة (المسند) في قولنا: هذا مسند وهذا مسند إليه، كيف ذلك؟

لو عدنا إلى عبارة الخليل رحمه الله تعالى المذكورة في معجم العين التي تنص على أن (كل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسندٌ) فإن كلمة (مسند) هذه اسم مفعول لفعل يتعدى إلى مفعولين الأول يتعدى إليه مباشرة والثاني يتعدى إليه بحرف الجر، مثل قولنا: أسندتُ السلمَ إلى الجدار، فالسلم مفعول أول، والجدار مفعول ثان، وعند صياغة اسم المفعول من الفعل (أسند) وإدخاله في جمله سيكون المفعول الأول نائب فاعل، ويتبقى المفعول الثاني المجرور بحرف الجر، وفي ما يلي توضيح الفكرة على شكل مخطط:

أسندتُ السلمَ إلى الجدارِ

يُسْنَدُ السلمُ إلى الجدارِ

وبعد صياغة اسم المفعول من الفعل يُسْنَدُ يمكن أن تنتج عن ذلك جملتان

الأولى: السّلمُ مسنَدٌ إلى الجدارِ

الثانية: الجدار مسْنَدٌ إليه السلمُ

وبحذف كلمة (الجدار) في الجملة الأولى وتعويضها بالضمير (الهاء) تصبح الجملة:

السّلمُ مسنَدٌ إليه (الهاء تعود على الجدار)

وفي الجملة الثانية نلاحظ أن (الجدار) مسند إليه، فيتحصّل من ذلك أن كلا من الجدار والسلم مسندٌ إليه، والهاء في الجملتين تعود على الجدار. وإذا عوّضنا عن كلمتي الجدار والسلم بالمبتدأ والخبر، فيتحصل من ذلك أن كلا من المبتدأ والخبر مسند إليه، وتصبح الجملتان على النحو الآتي:

الأولى: الخبر مسنَدٌ إلى المبتدأِ ⟸ **الخبر مسندٌ إليه**

الثانية: المبتدأ مسْنَدٌ إليه الخبر ⟸ **المبتدأ مسند إليه**

والهاء في الحالتين تعود على المبتدأ. فنتج عن هذا الأمر أن كلا من المبتدأ والخبر مسند إليه، وهذا يتنافى مع العرف النحوي السائد، وهو ما لا يمكن استعماله لأنه يشكل على الدارس إذا أطلق المصطلح الواحد(وهو المسند إليه) على شيئين مختلفين، وللخروج من إشكالية هذا الاصطلاح كان على النحاة أن يأخذوا برأي آخر للخليل ، إذ يقول: (الكلام سندٌ ومسند كقولك : عبد الله رجل صالح، فعبد الله سندٌ ورجل صالح مسندٌ إليه)[١٩] ولو أخذوا به لكان خيرا لهم وما كنا سنقع في هذا الإشكال المصطلحي، فيصبح كلّ من المبتدأ والفاعل سندٌ، وكل من الخبر والفعل مسند إليه، ولكن أهل النحو ما زالوا يطلقون على كل من الخبر والفعل مسندٌ، وعلى المبتدأ والفاعل مسندٌ إليه، ولا أعلم ما الذي منع النحاة من الأخذ برأي

الخليل وهو من أوائل شيوخ النحو العربي وهو شيخ سيبويه صاحب أوّل كتاب ألّف في هذا المضمار، ثم إن في النحو العربي ما يشبه ذلك، أليس لدينا بدلٌ ومبدل منه، فلماذا لم يكن لدينا سندٌ ومسند إليه؟

لذا أقترح أن نطلق على كل من المبتدأ والفاعل مصطلح (السند)، وعلى كل من الفعل والخبر مصطلح (المسند إليه)، ولولا رجاحة رأي الخليل هذا لاقترحت أن نطلق مصطلح (المسنِد) بكسر النون وهو اسم الفاعل من (أسندَ) ليمثل المبتدأ والفاعل، ومصطلح (المسنَد إليه) ليمثل الخبر والفعل.

المصطلحان الرابع والخامس: المضاف والمضاف إليه

تعددت المعاني المعجمية للإضافة ولكنها لم تخرج عن معنى عام واحد فقيل: (الضاد والياء والفاء أصل واحد صحيح يدل على ميل الشيء إلى الشيء، يقال: أضفت الشيء إلى الشيء أملته، وضافت الشمس تضيف: مالت، وكذلك تضيّفت إذا مالت للغروب)[٢٠] وقيل: (الإضافة ضم شيء إلى شيء)[٢١] وقيل : (الإضافة في اللغة الإسناد، قال امرؤ القيس:

فلمّا دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاريّ جديد مُشطّبِ

أي: لمّا دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط، فيه طرائق)[٢٢] وكما نلاحظ أن المعنى المشترك بين هذه المعاني وجود علاقة بين شيئين تنطوي على معنى ضم أحدهما إلى الآخر.

ولم تنفرد (الإضافة) بهذا المعنى من بين مفردات العربية، فـ (الخصف معناه في كلام العرب ضم شيء إلى شيء ... قال تعالى: (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ)[٢٣] معناه يضمان بعض الورق إلى بعض)[٢٤] والجمع كذلك يعني (ضم الشيء إلى الشيء)[٢٥] و(النون والضاد والدال (نضد) أصل صحيح يدل على ضم شيء إلى شيء في اتساق)[٢٦] و(الواو والصاد والدال أصل يدل على ضم شيء إلى شيء، وأوصدت الباب أغلقته، والوصيد النبت المتقارب الأصول)[٢٧]، فلماذا اختار النحويون لفظ (الإضافة) ليعبروا به عن هذا المفهوم النحوي المعروف، ولم يختاروا الخصف أو النضد أو الجمع أو الوصد، والجواب عن ذلك يعود إلى براعتهم ودقتهم في اختيار هذا المصطلح، لأن النحو العربي قام على نظرية العامل، وهذه النظرية في جوهرها لا تبتعد كثيرا عن بعض قوانين الفيزياء، وعلى وجه التحديد قانون نيوتن المعروف بأن لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومعاكس له في الاتجاه، وهذا يعني بطبيعة الحال وجود عنصرين يسلط أحدهما على الآخر قوة معيّنة يقابله العنصر الآخر بقوة مماثلة معاكسة لها في الاتجاه، وهذا المعنى لا نجده في الخصف أو النضد أو الجمع أو الوصد، فأجزاء المخصوف أو المنضود أو المجموع أو الموصود لا يسلط بعضها على بعض قوّة مثلما هو حال المتضايفين ومثلما عبّر عنه امرؤ القيس بإسناد الظهر إلى الحاريِّ، فالإسناد بهذا الوصف يتضمن تسليط الظهر قوة إلى الرحل الحاري الذي وصفه بأنه جديدٌ مشطبُ. وهنا ينطّ سؤال آخر، فقد يقال: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تسمّ الإضافة إسنادًا في النحو العربيّ؟ والإجابة تكمن في جانبين؛ الأول: إن الإسناد مصطلح أعطي إلى أجزاء أخرى من التركيب النحوي، مثل إسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر إلى المبتدأ، والثاني: إن طبيعة الإسناد الذي تعنيه الإضافة يختلف عن مفهوم هذا الإسناد، كيف؟

إن أقرب صورة أشبّه بها تركيب الجملة هي صورة البناء الحقيقي، فالبناء بطبيعته المعروفة فيه صور متعددة للإسناد، وكل صورة تختلف عن الأخرى وإن كانت هذه الصور بمجملها لا تخرج عن مفهوم تسليط عضو في البناء قوة على عضو آخر، فإسناد الجدار إلى الأساس إسناد مهم جدا، لا يكون البناء بناء من دونه، ولكن إسناد بلاطة من بلاطات الأرضية إلى الأرض لا يرقى إلى إسناد الجدار إلى الأساس، وأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول: إن التعّلق المعروف في النحو العربي له نظائر في البناء الحقيقي، فحروف الجر والظروف لا بد لها من متعلَّق، وهذا التعلق هو صورة إسنادية أخرى تختلف عن الصورتين المذكورتين آنفًا، فالمتعلَّق لا يمكنه التعلق إلا إذا استطاع المتعلَّق به تحمل وزنه، والصورة المادية التي تناظر هذا المفهوم نجدها (على سبيل المثال) في تعلّق المراوح في السقوف، فالمروحة تسلط قوة تساوي وزنها على السقف، وهي صورة إسنادية من مجموعة الصور الإسنادية التي يتضمنها البناء، ومن هنا يكاد البناء النحوي يتوافق كليا مع البناء الحقيقي في صورتيهما المعروفتين، وهذا التوافق صورة من صور استعارة المفردات من معانيها الحقيقية إلى حيز المعرفة النحوية. لذا فإطلاق مصطلح الإضافة على هذا النوع من الإسناد أمر حسن.

كان لا بد من هذه المقدمة عن الإضافة لمناقشة مصطلحي المضاف والمضاف إليه، فالمضاف لغة (الرجل الواقع بين الخيل والأبطال ولا قوة به، والملزَق بالقوم هو المضاف... تقول:جاءني فلان مضافًا أي مُلْجَأً وأضاف فلان فلانا أي ألجأه)[٢٨] فالمضاف اسم مفعول من الفعل أضاف، وهذا الفعل بطبيعته يتعدى إلى مفعولين؛ الأول يتعدى إليه بنفسه والثاني يتعدى إليه بحرف الجر، فعندما يبنى للمجهول من أجل صياغة اسم المفعول منه يصبح المفعول الأول نائبا عن الفاعل ويبقى المفعول الثاني وهو المجرور بـ (إلى)، ومن هنا لا يجوز أن أصف اسما ما بأنه (مضاف) إلا على تقدير (إليه) المحذوفة، ولإيضاح هذه المسألة بشكل عملي نعود إلى قول امرئ القيس (أضفنا ظهورَنا إلى كل حاريّ .... البيت) فـ (ظهورنا) مضافة إلى الرحل (بالمعنى اللغوي) أي مسندة إليه فهي مضافة إليه، نستنتج من ذلك أن كلمة المضاف لا بد لها من أن تعني (مضاف إليه)، وإذا أخذنا المعنى الإعرابي فكلمة (ظهور) مفعول به أول لـ (أضفنا) فإن بني (أضفنا) إلى المجهول حذف الضمير (نا) وجعلت (ظهور) نائبا عن الفاعل فتصبح الجملة (أضيفت ظهورنا إلى كل حاريّ) فهي (أي ظهور) مضافة إلى كل حاريّ، وبحذف (كل حاريّ) وإبداله بـ (هاء) ضميرا دالا عليه تصبح الجملة: أضيفت ظهورنا إليه، فهي (مضافة إليه).

وبالعودة إلى مصطلحي (المضاف والمضاف إليه) في النحو العربي، نسأل: من الذي أوقع فعل الإضافة على المضاف حتى أصبح مضافًا، الجواب: المتكلم، فالمتكلم هو الذي ألجأ المضاف، لأي شيء ألجأه؟ ألجأه إلى المضاف إليه،

فهو (أي المضاف) مُلْجَأٌ إلى المضاف إليه أو هو مضاف إلى المضاف إليه، وبحذف (المضاف إليه) هذه والتعويض عنها بالهاء، يصبح المضاف (مضافًا إليه) والهاء هنا تعود على المضاف إليه (اصطلاحًا)، وهذا يشبه إلى حد كبير ما ذكر في موضوع المسند والمسند إليه المذكور آنفًا.

من هذا كلّه نستنتج أن الكلمة التي نطلق عليها مصطلح (المضاف) هي مضاف إليه، وإن الكلمة التي نطلق عليها مصطلح (المضاف إليه) هي مضاف إليه أيضًا، والهاء في الحالتين تعود على الكلمة التي نطلق عليها اصطلاحًا (مضافا إليه). فكيف نخرج من هذه الإشكالية المصطلحيّة؟

الأمر - على ما أعتقد - يسير، فالفعل (أضاف) على وزن (أفعل) نصوغ منه المضارع وهو على وزن (يُفْعِلُ) فيكون (يُضْيـِفُ) فتعلُّ الياءُ بالتسكين أي (يُضْيْف) فيلتقي ساكنان، فتُكْسر الضاد لالتقاء الساكنين، فيصبح الفعلُ:(يُضِيْفُ)، ونصوغ منه اسم الفاعل بقلب الياء ميمًا ليصبح (مضِيْفًا)، وهذا مصطلح يمكن إطلاقه على ما يسمى (مضافًا إليه) اصطلاحًا، فنقول (المضاف إليه والمضيف) بدلا من المضاف والمضاف إليه، ثم نتساهل في حذف (إليه) من المصطلح الأول لوضوح معناها فيستقرّ الأمر على: (المضاف والمضيف)، وكأننا قلنا المسنَد (بفتح النون) والمسنِد (بكسر النون) والذي يسوّغ لنا هذا الافتراض ما ذكر من أن الإضافة تعني الإسناد. وبهذا نكون قد أعطينا معنى المصطلح حقه في الوقت الذي لم نخل بالجانب الصرفي للمصطلح ، وأزلنا في الوقت نفسه الإشكالية الناتجة عن الاصطلاح في صورته الأولى.

نتائج البحث:

١) أثبت البحث عدم دقة المصطلحات الخمسة المذكورة في مقدمته وهي: الخبر والمسند والمسند إليه والمضاف والمضاف إليه، في التعبير عن مضامينها، وذلك لأسباب دلالية وصرفيّة.

٢) اقترح البحث مصطلحات خمسة تقابل هذه المصطلحات، فـ (الخبر) يقابله (المنتهى) و(المسند) يقابله (المسند إليه)، و(المسند إليه) يقابله (السند) ليستقر الأمر بعد ذلك على قولنا: (السند والمسند إليه) بدلا من (المسند والمسند إليه)، و(المضاف) يقابله (المضاف إليه)، و(المضاف إليه) يقابله (المُضِيْف)، ليصبح لدينا مصطلحا (المضاف إليه والمضيف) بدلا من (المضاف والمضاف إليه).

٣) يوصي البحث بمتابعة الدراسات النقدية في المصطلحات النحوية، لأن مثل هذه البحوث لها أثر كبير في إزالة الغموض النحوي عند بعض الدارسين، فضلا عن فائدتها في تطوير أساليب تدريس مادة النحو العربي، لأن العودة إلى العلاقة بين المعنى المعجمي للمفردة والمعنى الدلالي للمصطلح تزيد المادة العلمية وضوحًا عند العالم والمتعلّم على حد سواء.

الهوامش

[١] المحكم والمحيط الأعظم ، ٣/ ١٥٢- ١٥٣.
[٢] بحوث مصطلحيّة، ٧
[٣] م. ن.، ٩
[٤] بحوث مصطلحيّة، ٩.
[٥] ينظر: م . ن . ٢٩.
[٦] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ج٥/ص١٧٨، و لسان العرب ٤/ ٢٢٧.
[٧] ينظر: شرح ابن عقيل، ١/ ٢٠١.
[٨] هود، ٧٢.
[٩] الدخان، ٣٨.
[١٠] شرح قطر الندى، ١/ ١١٧.
[١١] شرح ابن عقيل، ١/ ٢٠١.
[١٢] كتاب سيبويه، ٢٣/١.
[١٣] كتاب الكليات، ١٠٠/١.
[١٤] العين، ٧/ ٢٢٨
[١٥] ينظر: لسان العرب، ٣/ ٢٢٠، وأساس البلاغة، ١/ ٣١٠.
[١٦] معجم الأفعال المتعدية.
[١٧] همع الهوامع، ٢/ ٥٠٠.
[١٨] بحوث مصطلحية، ٩.
[١٩] العين، ٧/ ٢٢٩.
[٢٠] مقاييس اللغة، ٣/ ٣٨٠، ٣٨١، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٢٣٠، وأساس البلاغة، ٢٧٣.
[٢١] الكليات، ١/ ١٣٢، والتعاريف، ٧٠/١، وإعراب القرآن للنحاس، ٣/ ١٩٨.

[٢٢] شرح شذور الذهب، ١/ ٤٢٠، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٣٨٧، والمحكم والمحيط الأعظم، ٨/ ٢٣٠، وتاج العروس ٢٤/ ٦٢، وتهذيب اللغة، ١٢/ ٥٢.
[٢٣] البقرة، ٢٢.
[٢٤] الزاهر في معاني كلمات الناس، ١/ ٣٧٦.
[٢٥] علل النحو، ١/ ٤١٥.
[٢٦] مقاييس اللغة، ٥/ ٤٣٩.
[٢٧] مقاييس اللغة، ٦/ ١١٧.
[٢٨] العين، ٦٧/٧.

قائمة المصادر والمراجع

١) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م.
٢) إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحـ: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
٣) بحوث مصطلحيّة، الدكتور أحمد مطلوب، منشورات المجمع العلمي العراقي، ط١، ٢٠٠٦م.
٤) التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحـ: محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٥) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحـ: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٦) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحـ: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
٧) شرح ابن عقيل، ابن عقيل بهاء الدين عبد الله العقيلي المصري الهمذاني(ت٧٦٩هـ)، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، ١٩٨٥م.
٨) شرح شذور الذهب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحـ: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٩٨٤م.
٩) شرح قطر الندى، أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
١٠) علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق (ت ٣٢٥هـ)، تحـ: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
١١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحـ: د. مهدي المخزومي،و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
١٢) كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (لا.ت.).
١) الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، تحـ: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
١٣) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحـ: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
١٤) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، (لا. ت.).
١٥) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحـ: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١٦) معجم الأفعال المتعدية بحرف، موسى بن محمد بن المليباني الأحمدي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
١٧) مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.
١٨) همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (لا.ت.).